

## الديمقراطية في الغرب باتت مكشوفة بشكل يانس

(مترجم)

## الخبر:

لم تظهر القصة التي تكشفته خلال الأسبوعين الماضيين عن أي بادرة على الانتهاء قريبا، حيث فتحت اللجنة الانتخابية الفيدرالية الأمريكية واللجنة الانتخابية البريطانية تحقيقات في الانتهاكات المزعومة للقانون الانتخابي مؤخرا. وفي مركز القصة هناك أنشطة شركة الخدمات الرقمية البريطانية كامبردج أناليتيكا، إلى جانب شبكة تتكشف من الشركات المرتبطة، الذين اتهموا باستخدام تقنيات التنميط النفسي للاتصال والتأثير على الناخبين في الانتخابات الرئاسية الأمريكية واستفتاء الاتحاد الأوروبي البريطاني في الآونة الأخيرة.

وتركز المناقشة في وسائل الإعلام على قوانين تمويل الحملات المعقدة في أمريكا وبريطانيا، وكيفية حصول الشركات على البيانات المتعلقة بالناخبين دون إذن منهم. وكشفت الفضيحة أيضا أن الشركة تفاخرت بتصنيع أخبار وهمية ومزيفة للتأثير على الانتخابات في جميع أنحاء العالم.

## التعليق:

مع ذلك، فإن القصة الأكثر أهمية ليست التفاصيل المثيرة لهذه الرواية الأخيرة عن التزوير الانتخابي، حتى وإن كانت تأتي مباشرة في أعقاب ادعاءات التدخل الروسي في الانتخابات البريطانية والأمريكية. بل الأهم من ذلك هو التساؤل عن سبب ضرورة وجود مثل هذا التمويل المعقد وقوانين التدخل الخارجي لحماية الانتخابات؟

من المعروف جيدا أن الانتخابات الأمريكية تخاض على أساس تمويل هائل للحملات الانتخابية، مما يزداد باطراد عاما بعد عام. وتنتزع الشركات الكبرى لمرشحها المفضل، بشكل مباشر وغير مباشر، على أمل السياسات المواتية، وكانت النتيجة الصافية هي أنه كلما زادت الأموال التي تنفقها، زادت قدرتك على التأثير في الانتخابات، وينطبق الشيء نفسه على بريطانيا، على الرغم من أن المبالغ المعنية أقل.

والخيال الديمقراطي هو أن جميع الأصوات متساوية - والشعار هو "صوت واحد للرجل". والحقيقة هي أن أحد الأغنياء يمكنه بالفعل أن يشتري الكثير من الأصوات، مما يعني أن قوته التصويتية غير متساوية بشكل كلي مع البقية، وهذا يختلف كثيرا عن الدور الذي تلعبه الديمقراطية في المخيلة الشعبية، التي تغذيها هوليوود، والتي تعتبر مثلا عظيما للعدل والمساءلة، تستحق الموت من أجل الدفاع عنها.

من الأهمية بمكان أن يكون حلم المساءلة في صناديق الاقتراع هو أن معظم ال رعايي قاموا بالاستعانة بمصادر خارجية لجميع المشاركة السياسية للسياسيين المحترفين، معتقدين أنهم يستطيعون مساءلتها مرة واحدة كل أربع سنوات. ومما زاد الطين بلة، أن المنظمات الإعلامية

الضخمة قد سيطرت لفترة طويلة على ما يقال علنا عن السياسات والسياسيين، لذا فإن الخطاب السياسي للشعب قد تمت الاستعانة به من مصادر خارجية. ومن ناحية أخرى، فإن الحقيقة الصارخة هي أنه حتى في تلك المناسبات النادرة، لا تترك النخبة القوية أي شيء للصدفة، لذا فإن الناس العاديين ليس لديهم أي قدرة على حساب الطبقة السياسية. وقد أفادت القواعد الانتخابية نفسها وهذه المحاولات الرامية للتأثير على الانتخابات من خلال حملة يقودها التتميط النفسي، وكلها تكشف عن كيفية التلاعب بالانتخابات البسيطة بسخافة، بالنظر إلى الموارد المناسبة.

ويتم كتابة قواعد تمويل الحملات الانتخابية المعقدة لموازنة الصلاحيات بين الرأسماليين الأثرياء، لمنع أي واحد منهم من الدوس على مصالح الآخرين. وعادة لا يؤخذ الناس ومصالحهم بعين الاعتبار في هذه المعادلة. والأخبار الحالية عن كامبريدج أناليتيكا، وما يترتب على ذلك من اكتشاف ممارسات سياسية مشبوهة، تدور حول مؤيدي الرئيس الأمريكي ترامب، والموالين لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، الذين يحاولون سرقة بعض نفوذ التكتلات الإعلامية التقليدية، والمؤسسة التي تدفعهم إلى الخلف.

لطالما كانت الديمقراطية من الناحية النظرية تدور حول هيمنة القوي على الضعيف، وإرادة الجماهير التي تتفوق على ذلك إذا كانت نخبة قليلة، ومن الناحية العملية، ستكون دائماً إرادة القلة القوية هي التي تسيطر على جموع الجماهير الضعيفة، إن الديمقراطية تقلل من المساءلة للطبقة السياسية، بل إنها تتسبب في خلق طبقة سياسية، وذلك بسبب عدم رضا الناس إلا بالقليل جداً من حيث المشاركة والمساءلة.

وغالباً ما يود الليبراليون العلمانيون الغربيون توجيه أصابع الاتهام إلى الإسلام، قائلين إن النساء مستبعدات من المشاركة السياسية. والحقيقة هي أن جميع الناس، رجالاً ونساءً، مستثنون من المشاركة السياسية الحقيقية الهادفة في الديمقراطية، بينما يتطلب الإسلام مشاركة حقيقية في السياسة لكل رجل وامرأة. حيث جعل الإسلام الفكر السياسي والوعي واجباً فردياً على جميع المسلمين، ومحاسبة الحكام عن طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو واجب جماعي إلزامي على جميع المسلمين.

طالما أن هناك ديمقراطيات، فسوف تستمر في العثور على جماهير من الناس مستعبدين لإرادة القلة القوية، طالما أنهم يعتقدون أن الأكاذيب الشعبية للحرية والمساءلة هناك، فقط الأنظمة الإسلامية وحدها التي تطبقها الخلافة على منهاج النبوة يمكن أن تحرر الناس من هذا الاستعباد، مما يتيح لهم فرصاً حقيقية لمحاسبة الحكام والمشاركة في رعاية شؤون الناس وفقاً للقرآن وسنة الرسول محمد ﷺ.

**كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير**

**يحيى نسبت**

**الممثل الإعلامي لحزب التحرير في بريطانيا**